مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية

بالجيلالي خالد، أستاذ محاضر قسم"أ" ، جامعة ابن خلدون – تيارت

بالجيلالي محمد، أستاذ مساعد قسم "ب"، جامعة ابن خلدون – تيارت

وطالب دكتوراه في العلوم السياسية-تخصص علاقات دولية ،جامعة الجزائر 03

البريد الالكتروني:kbedjillali@yahoo.com

رقم الهاتف:0793690490

ملخص

في إطار مساعي تمكين الهيئات المحلية من اتخاذ القرارات ورسم السياسات على المستوى المحلي بهدف رفع وتيرة التنمية المحلية وتحريك عجلتها،تبنت الدولة الجزائرية مقاربة سياسية واجتماعية تنموية عن طريقها يمكن لمجموعة من الفواعل الجديدة بالاشتراك مع الجماعات المحلية ما سُمِّيَ بمقاربة الديمقراطية التشاركية،كأحدث المفاهيم المعاصرة الهادفة إلى الرقي بالديمقراطية وكسبيل أو بديل لمفهوم الديمقراطية التمثيلية.

ولقد بات اعتماد وتوظيف مقاربة الديمقراطية التشاركية أكثر من ضرورة في الوقت الحالي،من خلال إشراك المواطنين في صياغة السياسات العامة واتخاذ قرارات تتسم بالعقلانية،والتي تخص تسيير الشؤون المحلية مع مراعاة البدائل والقدرات الممكنة والموارد المتاحة من أجل تحقيق قفزة في العملية التنموية التي تتوافق وتطلعات المواطنين.

الكلمات الدالة:ديمقراطية تشاركية،مواطن محلي،تنمية محلية،حكم راشد، مساءلة، شفافية،فواعل جدد،مجتمع مدني.

Abstract

As part of the efforts to empower local authorities to make decisions and formulate policies at the local level in order to increase the pace and speed of local development, the Algerian state adopted a political and social development approach through which a group of new projects, in partnership with local communities, To promote democracy and as a substitute for the concept of representative democracy.

The participatory approach to participatory democracy is more than necessary at the present time, by involving citizens in the formulation of public policies and rational decision-making, which is concerned with the management of local affairs, taking into consideration possible alternatives, capacities and resources to achieve a leap in the development process.

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29

Key words: participatory democracy, local citizen, local development, governance, accountability, transparency, innovation, civil society.

مقدمة

لقد تبنت الجزائر مقاربة سياسية واجتماعية تنموية تسمح من خلالها لمجموعة من الفواعل الجديدة بالاشتراك مع الجماعات المحلية ،في إطار مساعي تمكين الهيئات المحلية من اتخاذ القرارات ورسم السياسات على المستوى الإقليمي بغية رفع وتيرة التنمية المحلية وتحريك عجلتها في إطار ما سُمِّيَ بمقاربة الديمقراطية التشاركية،كأحدث المفاهيم المعاصرة الهادفة إلى الرقي بالديمقراطية وكسبيل أو بديل لمفهوم الديمقراطية التمثيلية.

وتستند هذه المقاربة أساسا على مجموعة من الركائز والمفاهيم على غرار مفهوم اللامركزية الإدارية كآلية من خلالها يمكن للهيئات المحلية تنفيذ السياسة العامة للبلاد على المستوى الإقليمي،وإيجاد البدائل أو الحلول الكفيلة بتحقيق التنمية بعيدا عن وصاية السلطة المركزية وتخفيف الأعباء عليها والخروج من النموذج الممركز والمغلق،إلى فتح قنوات الاتصال لخلق رؤى توافقية مستديمة من شأنها تجنيب الجماعة المحلية(الإدارة المحلية،المجتمع المدني....)من الإخفاق في تنفيذ برامجها التنموية .

وتمثل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة في الجزائر قاعدة للامركزية الإقليمية التي تقوم على أساس توزيع الوظائف الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية،بهدف الاستجابة لحاجيات الجمهور الكثيرة والمتجددة على المستوى المحلي.

أضف إلى ذلك فإن المجالس الشعبية المحلية المنتخبة تعد في الحقيقة تجسيد لمبدأ الديمقراطية التي يعد من مقومات الدولة القانونية،إذ عن طريقها يستطيع المواطن المحلي أن يشارك في عملية صنع القرارات التي تتعلق بتسيير الشؤون المحلية الاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية...،وذلك انطلاقا من فكرة أن الإدارة المحلية ومجالسها الشعبية المنتخبة هي الأكثر دراية بحاجيات المواطن المحلي،والأكثر استجابة لمتطلبات الجمهور على المستوى المحلي.

لذا نجد أن أغلب النظم السياسية المقارنة قد اهتمت بشكل كبير بالإدارة المحلية،خاصة في ظل بروز مفهوم الحكم الراشد في تسيير الشؤون العامة،الذي يقوم هو الآخر على عدة مبادئ أهمها الديمقراطية التشاركية والتداول السلمي للسلطة،وكذا تفعيل آليات الشفافية والمساءلة والشرعية بالنسبة للمؤسسات.

ولقد كان لمفهوم الحكم الراشد التأثير الفعال على قواعد عمل الإدارة المحلية،بالشكل الذي يدفعنا إلى القول بأن هناك علاقة وثيقة بين عمل الإدارة المحلية(خاصة المجالس الشعبية المحلية المنتخبة)والحكم الراشد،ذلك بأن هذه الدراسة الهدف منها تسليط الضوء على واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر،ومعرفة مدى التلازم بين مقتضيات اللامركزية المحلية وآليات الحكم الراشد من أجل الوقوف على أثر الديمقراطية التشاركية في تسيير الشؤون المحلية لتحقيق أهداف التنمية المحلية؟

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 **تاريخ القبول:**2019/04/11 **تاريخ النشر:**2019/05/29

بمعنى آخر معرفة مدى فعالية مقاربة الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية،وهل يمكن لمفهوم الديمقراطية التشاركية معالجة المشاكل على المستوى المحلي،وحل حالات الانسداد في المجالس المحلية المنتخبة وتلافي الحالات العجز التنموي على المستوى المحلي؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية تستوجب علينا الاعتماد على المنهج التحليلي للوقوف على مفهوم الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيلها،والصعوبات التي تعيق تحقيقها،إلى جانب استقراء مختلف النصوص القانونية المتعلقة بالتنمية الشاملة بصفة عامة،والتنمية المحلية بصفة خاصة.

وللإجابة على هذا التساؤل نتطرق أولا إلى الإطار المفاهيمي لمقاربة الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية(الفقرة الأولى)،ثم نعمل على بيان متطلبات الديمقراطية التشاركية،وكذا الوقوف عند تحديات الديمقراطية التشاركية في تسيير الشؤون المحلية،وأخيرا الصعوبات التي تعاني منها التنمية المحلية،ودور الشركاء الجدد في عملية تحقيق التنمية المحلية(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الإطار المفاهيمي لمقاربة الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

لتحديد الإطار المفاهيمي لمقاربة الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية يتوجب علينا أولا تحديد مفهوم الديمقراطية التشاركية(أولا)،ثم التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية(ثانيا)،وأخيرا بيان العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد ومفهومي الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية(ثالثا).

أولا:مفهوم الديمقراطية التشاركية

تستند مقاربة الديمقراطية التشاركية على مشاركة المواطن الهيئات المحلية وكافة الفواعل المحلية في رسم السياسات وصنع القرارات قصد تحقيق التنمية المحلية،ذلك بأن مفهوم الديمقراطية التشاركية يعد من المفاهيم التي شغلت الفقهاء في الوقت الحالي،الأمر الذي عبّر عنه كل من **بريس كارينغتن** Bruce Carrington و"**باري تروين**" Troyna Barry على أن الديمقراطية التشاركية تتفوق نظريا على كافة النظم الشمولية،وهي التي تحفظ كرامة وقيمة الفرد وتساعد الحكومة على إيجاد الحلول للأزمات عبر إشراك المواطنين في صنع القرار[1].

في حين ترى **ريان فوت**Rian Voetفي كتابها بعنوان"**النسوية والمواطنة**"بأن الديمقراطية التشاركية تستدعي درجة عالية من النشاط التطوعي من قبل المواطنين،حتى يكون القرار المتخذ رشيدا وملائما،لذلك يجب على صناع القرار استشارة الأفراد المعنيين بذلك القرار[2].

[1]-Bruce CARRINGTON And Barry TROYNA ,Children and controversial issues , Strategies for the early and middle years,(The Falmer Press,1988),p.43.

[2]-ريان فوت،النسوية والمواطنة،ترجمة أيمن بكر سمر الشيشكلي،القاهرة ،المجلس الأعلى للثقافة ،2004 ،ص 195.

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29

ومن ثم،نجد أن مفهوم الديمقراطية التشاركية يستند على مجموعة من العوامل تقضي بالضرورة إشراك المواطن في العملية التنموية،بالشكل الذي يجعل منه مواطنا إيجابيا واجتماعيا في ذات الوقت[1]،ذلك بأن تكريس مفهوم الديمقراطية التشاركية من شأنه أن يحقق نتائج أحسن مقارنة بما حققته الديمقراطية التمثيلية في المجالس المنتخبة من قبل الشعب.

وعليه،يمكن القول بأن الديمقراطية التشاركية تخلق آليات جديدة يستطيع المواطن المحلي من خلالها الانخراط في عملية تشاورية مع المجالس المحلية المنتخبة،والهدف منها تكوين وإشراك وتدريب المواطن على تسيير الشأن العام المحلي وابتكار البدائل والسياسات،واقتراح الحلول،والمشاركة في صنع القرارات التي تكتمل بموجبها حلقة التنمية المحلية تحقيقا للتنمية الوطنية الشاملة.

ذلك بأن هذه المقاربة تمثل فضاء حقيقيا لممارسة الديمقراطية عن طريق التمثيل المحلي، ويُمكِّن المواطنين من الإطلاع على القرارات الإدارية والصفقات العمومية التي تُقِرُّها المجالس المحلية المنتخبة،المتعلقة أساسا بتسيير الشؤون المحلية،والتي تمكنهم من إبداء آراءهم وطلب استشارات حول جدوى ومشروعية القرارات المتخذة على المستوى المحلي،وبالتالي نجد أن الديمقراطية التشاركية غايتها **دمقرطة** الديمقراطية ذاتها.

كما أن السبب في ظهور مفهوم الديمقراطية التشاركية هو عجز الديمقراطية التمثيلية عن تلبية حاجات وطموحات المواطنين،وفي هذا الشأن اتجه Jean Jack Roussuau إلى القول بأن الديمقراطية التمثيلية آنية ولحظية يتمكن خلالها المواطن بحرية الاختيار ثم يؤول إلى الإهمال[2].

كما تناول ألكيس دو توكفيل Alexis De-Toquville هذا المفهوم من خلال أطروحته المتعلقة بتجسيد الحرية المحلية للمواطن في اختيار البدائل التنموية،الأمر الذي أقرته الأمم المتحدة من خلال لجنة حقوق الإنسان تحت مُسمى الحق في التنمية وأدرجته ضمن مبادئها الأساسية عام1977،قبل أن يُعمم على سائر الأنظمة والمطالبة بتفعيل المساءلة والمرافقة والمراقبة الذاتية للقرارات بوصفها معطى مهم نحو الرشادة السياسية تحقيقا للحكم الرشيد،الذي يعد ركيزة أساسية في بناء الدولة والرقي بها.

ولقد شهدت تطبيقات مقاربة الديمقراطية التشاركية في عدّة دول تمكنت من خلالها الهيئات المحلية من تحريك عجلة التنمية المحلية،حيث أُصطلح عليها الديمقراطية التداوليةDémocratie Délibérativeفي حين أنشأت سويسرا صندوقا لدعم انخراط السكان في مجالس وجمعيات أوكلت لها تقديم العرائض كآلية تضمن مشاركة

[1]-هايل عبد المولى طشطوش ،الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم ،مقال وارد في الموقع:
http //www.ahewar.org/debat/show.art.asp
تاريخ الاطلاع: 2018/11/23 على 17.41

[2]-جون جاك روسو ،العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية،ترجمة عادل زعيتر،بيروت ،مؤسسة الأبحاث الدولية، الأونيسكو،اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية ط 1995،2،ص. 168و169.

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29

واسعة لمواطنين في تسيير الشأن المحلي[1]،ومن تطبيقات ذلك تجربة بلدية بورتو أليغري Porto - Alégro في البرازيل[2]، بالإضافة إلى مجموعة من التجارب الناجحة في كل من جنوب أفريقيا والهند والفيليبين[3] ،ولم تخرج فرنسا عن هذه القاعدة من خلال تجربة "**سياسة المدينة**"بعد دخول قانون سنة2002لمفهوم الديمقراطية الجوارية Démocratie de Proximité الذي يُمكن المواطنين من تأسيس لجان المدينة لإبداء آرائهم حول التنمية المحلية[4].

كما يرتبط مفهوم الديمقراطية التشاركية بحقّ المواطن في المشاركة والاطلاع على المعلومات خاصة ما تعلق بها بتسيير الشؤون المحلية،وهو ما نصت عليه المادتين 15و51من القانون رقم01/16المتضمن التعديل الدستوري للدستور الجزائري لسنة2016[5]،ومن مظاهر الديمقراطية التشاركية التي أقرها التعديل الدستور الأخير الاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي البلدي والولائي[6]،الأمر الذي يفرض على المجالس الشعبية المحلية المنتخبة ضرورة إشراك المواطن المحلي في صنع القرار التي يخص التنمية المحلية،وإشراك جمعيات المجتمع المدني،ومجالس الأحياء والشباب والنوادي كذلك قبل اتخاذ القرار[7].

كما تعد فكرة الديمقراطية التشاركية وما يتضمنه من ضمانات إجرائية كالتفاعلية والتفويض ومساهمة المواطنين المباشرة والتمويل والمبادرة والمشاورة والمحاسبة والمراقبة والتقييم والمتابعة،آليات فعالة للحد من البيروقراطية التي من تعد من أهم الصعوبات التي تعيق تحقيق التنمية الشاملة والتنمية المحلية على وجه الخصوص، كل هذا من شأنه أن يعمل على ضمان التوزيع العادل للثروة وتكريس مبدأ العدالة الاجتماعية،ويعطي مصداقية أكثر للقرارات المتخذة على المستوى المحليّ لكسب ثقة المواطن المحلي.

---

[1]- فوزي بوخريص،التسيير الجماعي بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية أخذا عن الموقع: http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=19130&lang=fr.تاريخ الاطلاع يوم2018/11/23 على الساعة17.14

[2]-الأمين شريط ،الديمقراطية التشاركية...الأسس والآفاق(ندوة البرلمان،المجتمع المدني ،الديمقراطية،مجلة الوسيط ،وزارة العلاقة مع البرلمان،الجزائر،العدد2008،06،ص.38.

[3]-John GAVENTA, Participatory Development or Participator Democracy...Linking Participatory Approaches to Policy and Governance, Participatory Learning and Action, N° 50(October2004),P.150-159

[4]- مصطفى المناصفي،المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية مقال وارد في الموقع الالكتروني:
تاريخ الاطلاع2018/11/23 http://elmnasfi.canalblog.com/archives/2010/03/11/17197247على الساعة17.37

[5]نص المادتين15و51من القانون رقم01/16المؤرخ في6مارس2016،ج العدد14،بتاريخ07مارس2016

[6]-يحي بوافي،جدوى الديمقراطية في مغرب اليوم...في ظلّ غياب الأحزاب،العرب الأسبوعي،لندن:العدد الصادر في03/09/ 2009، ص. 06.

[7]- عبد المحسن هلال،علي خليفة الكواري،عبد العزيز محمد الدخيل،السياسة العامة والإصلاح في مجلس التعاون الخليجي، منتدى التنمية،منتدى المعارف،بيروت،2013،ص.16.

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29

إضافة إلى ذلك،فإن وجود آليات المساءلة وتفعيلها بما يحقق رقابة فعالة على المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، بالشكل الذي يضمن تحقيق التنمية المحلية،يعد كذلك من مظاهر الحكم الراشد ويجعل المواطن المحلي محور التنمية المحلية،بما يضمن الفعالية الحقيقية من أجل تحقيق السياسة العامة للجماعة المحلية.

كما يمكننا القول بأنه عن طريق الديمقراطية التشاركية يتم خلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن في عملية تشاورية داخل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة،تقوم على أساس تكافؤ الفرص ،وتكريس مبدأ المساواة في الحقوق، وانطلاقا من ذلك يمكننا القول بأن الجماعة المحلية تمثّل فضاء حقيقيا لممارسة الديمقراطية عن طريق التمثيل في المجالس الشعبية المحلية،وذلك باعتبار أن الديمقراطية المحلية تعد مبدأ أساسي تقوم عليه التنمية المحلية.

وفي هذا الصدد يعرف البعض الديمقراطية بأنها المشاركة أو التشاركية التي ترتبط بالمجتمع الديمقراطي المتفتح،الذي يقوم على أساس المشاركة الواسعة،ويركز كذلك على قدرات المشاركة البناءة التي تحقق تنمية فعالة على المستويين الوطني والمحلي.

أو أنها عبارة عن شكل أو صورة جديدة للديمقراطية،تقوم على أساس مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العامة واتخاذ القرارات التي تتعلق بمصالحهم،كما ينصرف مفهومها أيضا إلى توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي،بما يؤدي إلى اتخاذ القرار الذي يخدم مصالحهم.

ثانيا-مفهوم التنمية المحلية

لقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال،سواء من الأفراد أوالهيئات الحكومية،لتصبح أكثر انتشارا بوصفها أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول خاصة النامية منها مواجهة عوامل التخلف بتبنيها لخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة.

وفي هذا المجال يشير البعض إلى أن التنمية هي عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد التي تتوافر عليها الدولة،وإشراك مواطنيها في عملية صنع القرارات،والغرض من ذلك هو إقامة مجتمع حديث يتميز بتطبيق التكنولوجيا الحديثة والتساند الاجتماعي واسع النطاق،والتحضر و التعليم المناسب،والحفاظ على البيئة.

ذلك بأن التنمية تفترض توافر بعض الخصائص أهمها الإصلاح الشامل،والديناميكية والتغيير، والتصنيع،والاستغلال العقلاني،والرقي والنمو،والرفاهية،والتأثير،والقوة،والوحدة الداخلية(تكريس مبدأ المواطنة والحفاظ على الهوية والوحدة الوطنية).ولقد عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية،والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية،بالشكل الذي يؤدي إلى الدفع بعجلة التنمية والنمو والرقي والرفاهية في المجتمع .

والجدير بالذكر أن التنمية تكون على عدة مستويات متعارف عليها من طرف خبراء التنمية أهمها التنمية الشاملة التي تشمل التراب الوطني،إذ تتطلب التنمية الوطنية انتهاج الدولة أسلوبا أو أساليب معينة لتحقيق التنمية

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29

الشاملة في كاف القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية (الزراعة، والصناعة، والصحة،والتعليم....الخ)ومراعاة التوازن والعدالة في التوزيع والتنسيق بين الأقاليم،بالشكل الذي يضمن إرساء سياسة تنموية رشيدة من أجل الحفاظ على كيان الدولة واستقرارها وإشباع حاجات عامة للمواطنين،وتلبية حاجاتهم المتغيرة باستمرار[1].

أما التنمية المحلية التي تتخذ من إقليم محدد حيزا للتنمية،سواء كان هذا الإقليم وحدة سياسية،أو اقتصادية أو ثقافية أو إدارية،وتعد التنمية المحلية أداة فعالة في التنمية الوطنية الشاملة على اعتبار أن التنمية المحلية جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية،الأمر الذي نصت عليه المادة103من قانون البلدية رقم10/11المؤرخ في 3يونيو2011على أن المجلس الشعبي البلدي يعد إطارا للتعبير عن الديمقراطية،ويمثل قاعدة اللامركزية،ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية[2].

وبالرجوع إلى قانون البلدية رقم10/11المؤرخ في 3يونيو2011لاسيما الفصل الأول من الباب الثاني،حيث تنص المادة107على أن« يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها،تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا،وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي. »

يتضح لنا من نص هذه المادة أن المشرع قد منح للبلدية صلاحية إعداد مخططها التنموي بالتوازي مع مخطط الولاية،وأوكل إليها مهمة تشجيع كل عمل من شأنه تطوير النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع على مستوى إقليم البلدية وذلك من خلال الاستثمار في الموارد البشرية،والرغبة في تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال المبادرة بإنشاء مشروعات والنهوض بعجلة التنمية على مستوى الإقليم البلدي لاسيما في المناطق الريفية،مع التقيد بطبيعة الحال بأهداف السلطة المسطرة في المخطط الوطني.

كما عهد المشرع للبلدية صلاحية إنشاء مصالح عمومية بلدية لتوفير الاحتياجات الجماعية لمواطنيها كالنقل العمومي وتوفير المياه الصالحة للشرب،إذ يمكن تسيير هذه المصالح بواسطة الأساليب العامة لتسيير المرفق العام،أو الاتجاه نحو الإدارة الخاصة التي يعهد بها إلى أشخاص القانون الخاص،وهو أمر نصت عليه المادة149من قانون البلدية رقم10/11.

وفي المقابل نجد قانون الولاية رقم07/12قد نص على أن مخطط الولاية يعكس في المدى المتوسط البرنامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية،

[1]-شويخ بن عثمان،دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية،مذكرة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،2011/2010،ص.75

[2]-تنص المادة103من القانون رقم10/11المؤرخ في22يونيو2011،الجريدة الرسمية العدد37،المؤرخة في3يوليو2011 على ما يلي:« يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية، ويمثل قاعدة اللامركزية،ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.»

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29

والاجتماعية،والثقافية للولاية،كما أنه على مستوى كل ولاية ينشأ بنك المعلومات لجمع كافة الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاجتماعية والعلمية المتعلقة بالولاية.

وفي هذا الإطار يمكن للولاية قصد تلبية الحاجات الجماعية لمواطنيها إنشاء مصالح عمومية ولائية كشبكة الطرقات وحفظ الصحة ومراقبة النوعية،النقل العمومي داخل الولاية،ويمكن كذلك للولاية بأن تستغل مصالحها العمومية الولائية إما استغلالا مباشرا أو عن طريق مؤسسة عمومية،أو عن طريق الامتياز للغير[1].

أما عن أنماط التنمية،فهناك أنماط عديدة يمكن تقسيمها إلى تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية،ذلك بأن التنمية الاقتصادية هي الأكثر شيوعا،والتي ترتبط أساسا بالجوانب المادية والاقتصادية والإنتاجية في المجتمع،بحيث تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تلك الإجراءات والتدابير المخططة التي تهدف إلى التغيير في هيكل الاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة سريعة ودائمة فيه عبر فترة محددة من الزمن،بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع،وللتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم وتحقيق رفاهيتهم[2].

إلى جانب التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع من خلال إشراك أعضاء المجتمع في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع على المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الايجابية في صنع القرارات تكريسا لمبدأ الديمقراطية التشاركية.

ولقد تجاوزت اللامركزية معطى توزيع الوظائف بين السلطة المركزية منها والمحلية بل باتت وسيلة لتجسيد التنمية المحلية،وفي هذا الصدد تعددت التعريفات والمفاهيم التي حاولت إعطاء تعريف جامع لمفهوم التنمية المحلية، حيث تُعرّف بأنها عملية لإعادة هيكلة مجمل الهياكل المجتمعية حتى يتسنى استخدام الموارد البشرية والاقتصادية لبناء أرضية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية للمجتمع[3].

كما أنها تشير إلى عملية يتم من خلالها التمكين الفعال بين مختلف الفواعل الرسمية منها وغير الرسمية للارتقاء بمستوى الأداء المحلي على أكثر من صعيد سواء اقتصادي أو اجتماعي أوحضاري أو ثقافي وإدماجه في منظومة التنمية الشاملة[4].

---

[1]-تنص المادة07من القانون رقم12/07المؤرخ في21فبراير2012،الجريدة الرسمية العدد12 المؤرخة في 29فبراير 2012على أنه «يمكن الولاية إنشاء مصالح عمومية للتكفل باحتياجات المواطن وتضمن له الاستمرارية والتساوي في الانتفاع » ،كما تنص المادة141على أنه «مع مراعاة الأحكام القانونية المطبقة في هذا المجال،يمكن الولاية أن تنشئ قصد تلبية الحاجات الجماعية لمواطنيها .بموجب مداولة المجلس الشعبي الولائي مصالح عمومية ولائية للتكفل على وجه الخصوص بما يأتي.....»

[2]-كامل بكري ،التنمية الاقتصادية،الدار الجامعية،بيروت ،لبنان ،1988،ص.70.

[3]-محمد حسن الدخيل،إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة ،ط1،منشورات الحلبي الحقوقية،مصر،2009،ص 19.

[4]-عزيز محمد الطاهر،آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر،مذكرة ماجستير بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012/2011 ،ص 05.

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29

وعلى الرغم من التباين في وجهات النظر بخصوص مفهوم التنمية المحلية،إلا أن هناك شبه إجماع على ضرورة توافر شرطين رئيسيين هما:المشاركة المحلية الواسعة،وتوفر الموارد المادية والبشرية لتجسيد التنمية المحلية وهو ما يقتضي- هندسة البرامج ورسم السياسات على المستوى المحلي نابعة من بيئته لا من السلطة المركزية،والتمويل الذاتي لا التمويل المركزي،وأن تكون عن طريق بلورة ورؤية كاملة متكاملة تستدعي إشراك كافة الفواعل المحلية في عملية صنع القرارات المتعلقة بالتسيير المحلي على وجه الخصوص[1].

ثالثا:مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بكل من مفهوم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

لقد قدم البنك الدولي سنة1992تعريفا للحكم الرشيد بأنه مصطلح يرتبط بالتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل للإجابة عن مختلف الانتقادات الموجهة للدول والمؤسسات،بالصورة التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة،بالشكل الذي يؤدي إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع،الأمر الذي يستلزم ضرورة الربط بين الحكم الراشد والتنمية التشاركية،وكذا حقوق الإنسان والديمقراطية،وضرورة ضمان مبدأ سيادة القانون،ومحاربة الرشوة وترشيد النفقات العامة من خلال الاستغلال العقلاني للموارد تحقيقا لمفهوم التنمية المستدامة[2].

كما يمكن تعريفه بأنه عبارة عن جملة من العمليات والآليات المعتمدة في ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والعدالة والمحاسبة وحكم القانون،في مقابل وجود علاقة متكاملة ومتكافئة بين فواعل الحكم الراشد (الدولة،القطاع الخاص،المجتمع المدني...)،بالإضافة إلى توفير بيئة تؤمن وتضمن تفعيل الدول لمفهوم الديمقراطية(الديمقراطية التمثيلية،الديمقراطية التشاركية، التداول السلمي على السلطة....)،وتكفل حقوق الإنسان في الدولة[3].

كما أن تحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة لاسيما التنمية الاقتصادية بات مرهونا بضرورة تبني مفهوم التحرر الاقتصادي وفعالية السياسة الاقتصادية المتبعة،وكل ذلك متوقف على وجود مؤسسات ذات أداء متميز تسهر على هذه التنمية وتساهم في توفير المناخ الملائم لمختلف الأنشطة الاقتصادية تطبيقا لمفهوم الحكم الراشد الذي يعد من أهم مظاهر تحقيق التنمية المستدامة[4].

وترتيبا على ما سبق،يمكننا القول بأن تحقيق التنمية المحلية مرتبط أساسا بضرورة إشراك المواطن المحلي في صنع القرار المتعلق بتسيير الشؤون المحلية،من أجل النهوض بالتنمية المحلية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة،ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية والمساءلة، والشفافية وغيرها من مظاهر الحكم الراشد التي تصبو إليه أغلب بلدان العالم تفعيلا لمفهوم التنمية المستدامة،الذي يقوم على أساس

[1]-شويخ بن عثمان،دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية،المرجع السابق،ص.76.

[2]-شويخ بن عثمان،دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية،المرجع السابق،ص.78.

[3]-مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971،ص94

[4]-انظر،جهاد محمد شطا،تطور وظيفة الدولة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الكتاب الثاني،ط2 ، 1984، ص.234.

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29

الاستغلال العقلاني للموارد التي تتوافر عليها الدولة(الموارد البشرية، الموارد الطبيعية)،وذلك من أجل تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحاجات وقدرات وموارد الأجيال المستقبلية[1].

الفقرة الثانية: ضرورات تفعيل مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية ومعوقاتها

ومن أجل ذلك نتطرق أولا إلى معرفة آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية(أولا)، ثم الوقوف على المعوقات التي تحول دون تجسيد مفهوم الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية على المستوى المحلي(ثانيا).

أولا: ضرورات تفعيل مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية

لقد بات اعتماد وتوظيف مقاربة الديمقراطية التشاركية أكثر من ضرورة في الوقت الحالي،وذلك بقصد إشراك المواطنين في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات تفعيلا لمبدأ اتخاذ قرارات عقلانية في ظل بدائل الممكنة وتحقيق قفزة في العملية التنموية التي تتوافق وتطلعات المواطنين .

وكون عملية اتخاذ القرارات تعني ترجيح كفة البدائل المتاحة والمناسبة والمشكلات المطروحة في ظل التغيرات التي مست البنية الاجتماعية والتحولات في مستوى الثقافة وتأثيرات جملة من الفواعل،حيث باتت تحتل متغير هام في تحقيق المعادلة التنموية سواء في بعدها المحلي والشمولي ورسم السياسات كلها،ذلك بأن هذه العوامل هي استوجب ضرورة التحول من الديمقراطية التمثلية إلى الديمقراطية التشاركية خصوصا مع بروز جملة من المشكلات التي صاحبت الديمقراطية التمثيلية واستبعاد الوعاء الانتخابي بعد العملية الانتخابية،وبالتالي اقتضت الضرورة تفعيل مقاربة الديمقراطية التشاركية كأحد الأدوات التي يتسنى من خلالها تحقيق التنمية المحلية كخطوة أولى نحو التنمية الوطنية فالتنمية الشاملة[2].

وتبعا لذلك أصبح للفواعل الجدد دور مهم من أجل المساهمة والمشاركة في تسيير الشؤون المحلية،باعتبار أن لهم تأثير بالغ الأهمية في تسهيل وتحريك العجلة التنموية،أهمها الفواعل السياسية،والفواعل الاقتصادية المركّزة على الدور التنمويّ،التي تقوم أساسا على ضرورة مشاركة المواطن المحلي في التنمية المحلية،فضلا عن دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية وتحقيق غايات التنمية المستدامة.

1-المواطن المحلي: يعد المواطن المحلي الفاعل الأساسي الذي عن طريقه تنجح الاستراتيجية أو السياسة التنموية الوطنية أو المحلية أو تفشل،ذلك بأن إشراك المواطن في عملية تسيير وصنع القرار المحلي لا يعد تعديا على المجالس المحلية المنتخبة ،بل يعد في حد ذاته فرصة لاستشارة المواطن حول القرارات التي تخص الإقليم المحلي الذي يعيش فيه،والغرض من ذلك هو تفادي الفشل التنموي والفشل في تسيير الشؤون العامة،خاصة وأن

[1] --سعد طه علام، التخطيط مع السوق، ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية،2005، ص 42

[2] -الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية ... الأسس والآفاق- ندوة البرلمان،المجتمع المدني،الديمقراطية،مجلة الوسيط،الجزائر، وزارة العلاقة مع البرلمان، العدد06،(2008)، ص. 46.

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29

مواطن الجيل الثالث بحاجة إلى كافة الحقوق المادية منها والمعنوية حتى يكون قادرا على تأدية واجباته اتجاه بلده ومجتمعه نحو التطور والرقي.

2-المجتمع المدني: يعد هو الآخر فاعلا أساسيا للنهوض بالشؤون الاجتماعية المحلية لمعرفة حاجيات ومتطلبات المجتمع المحلي،وكذا تأكيد الفاعلية السياسية للمواطن المحلي،وذلك بالنظر إلى أن المجتمع المدني يساهم إلى حد كبير في توعية وإشراك المواطن وتثقيف المجتمع بقضاياه التي تقترب من واقعه،ودعم الاستغلال العقلاني للموارد والمشاريع التنموية في إدارة الشؤون المحلية الذي يعد من أهم مظاهر الحكم الراشد،من خلال إظهار الأنماط التسييرية التي تتناسب مع متطلبات المواطن المحلي.

ويشمل المجتمع المدني مختلف الجمعيات المستقلة النشطة،التي تبادر وتهدف إلى تحقيق الصالح العام،في مجتمع معين أو عدد من المجتمعات.

ويشترط في الهيئات التي تمثل المجتمع المدني مجموعة من الشروط أهمها[1]،بأنها كيانات لا تسعى إلى تحقيق الربح،التي لها استقلالية عن جميع الهيئات العامة،وهي قادرة كذلك على ممارسة أنشطة جماعية يعبّر من خلالها عن إرادة المواطنين ومصالحهم،كما تخضع في تكوينها ونشاطها للقوانين الوطنية،ولنشاطات الهيئات التي تمثل المجتمع المدني الطابع المدني المحض.

ويمكن تلخيص دور هيئات المجتمع المدني في دعم صياغة السياسة العامة للبلاد،والمساهمة في تحليل متطلبات السكان وحاجاتهم،وتحديد أولويات الحكم،والمساهمة كذلك في دفع المواطنين وتمكينهم من المشاركة في تسيير الشؤون المحلية.

وكذلك مساءلة السلطة المحلية من أجل تحقيق الحكم الرشيد في التسيير،والعمل على تكثيف التوعية والتحسيس،وتوسيع نطاق المشاركة والديمقراطية والحوار داخل المجتمع.

3-القطاع الخاص: بالنظر إلى فشل غالبية المؤسسات العمومية نوعا ما في تسيير المرافق العمومية عن طريق أنماط وتوجهات تسيير غير فعالة لم تحقق النتائج المراد تحقيقها،أضحى إدماج القطاع الخاص أكثر من ضرورة لتسيير أحسن المرافق العامة المحلية خاصة الاقتصادية منها،من خلال انتهاج أسلوب الشراكة والتعاون وخلق أنماط من الاقتصاد المختلط،والاعتماد على التفويض كأسلوب من أساليب تسيير المرافق العامة،حتى يكون تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص فعالية أكثر من الناحية التنموية.

[1]- طارق عاشور، تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري (الفترة من 1997 إلى 2007)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2009/2008،جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر،ص. 114 و 115.

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29

وفي هذا الصدد نجد أن الجزائر قد اعتمدت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،لرفع نسبة النمو الاقتصادي للبلاد،في ظلّ وجود منافسة عالية تراهن على الأفراد،والمجتمع،والبيئة،بطريقة ايجابية،بالشكل الذي يساهم في توفير الحاجات التنموية المحلية المطلوبة[1].

ومن ثم فإن اعتماد مفهوم الديمقراطية التشاركية في الجزائر من شأنه أن يساهم في خلق فرص لتخفيف عبء الوصاية المركزية لصالح المجالس الشعبية المحلية المنتخبة،والهدف من كل ذلك التخلّص من حالات الانسداد التنمويّ والفشل في التسيير على المستوى المحلي،خاصة بعد أن أصبحت التشريعات تبيح مشاركة الفواعل الجدد في عملية اتخاذ القرار،من خلال إشراك المواطن والجمعيات والقطاع لخاص في تسيير الشؤون المحلية التي تعد محور التنمية الشاملة.

ثانيا:معوقات تفعيل مقاربة الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية

رغم اقتناع صناع القرار على المستوى المركزي بضرورة تبني فكرة مقاربة الديمقراطية التشاركية كآلية يتسنى من خلالها تحقيق التنمية المحلية،بالشكل الذي يفسح المجال أمام المواطن للمشاركة في إدارة الشؤون المحلية والإسهام في تحقيق التنمية في إطار عقنلة القرارات المحلية ،وهو ما برز في التعديلات الذي مس المنظومة القانونية برمتها،وهو ما أكد عليه التعديل الدستوري المؤرخ في6مارس2016الذي أدرج الديمقراطية التشاركية كرابطة بين الهيئات المحلية والمواطن وفق ما نصت عليه المادة35من القانون رقم01/16المؤرخ في6مارس2016المتضمن التعديل الدستوري للدستور الجزائري لسنة1996،غير أن هذه الجهود تصطدم بمجموعة من المعوقات أو الصعوبات التي تحول دون تحقيق نتائج ايجابية ،التي من شأنها تحقيق التنمية المحلية كلبنة أولى لبلوغ التنمية الشاملة ومن أبرزها، التركيز على معالجة المتوالدة بدلا من رؤية استشرافية مستقبلية،وسن تشريعات لمكافحة الخلل الوظيفي في الهيئات المحلية بدلا من القضاء على مسبباته.

ويعد الطابع السريع في رسم السياسة العامة للبلاد من معوقات تفعيل مفهوم الديمقراطية التشاركية وتكريس آلياتها من خلال التركيز على تدابير سريعة وحتى وإن كانت نتائجها غير مستديمة وغير منتجة[2].

أيضا يعد ضعف الأداء الوظيفي للفاعلين المحليين وعلى رأسهم المجالس المحلية المنتخبة كعائق يحول دون تفعيل السياسات التنموية في البلاد، نظرا لحالات الاستقطاب التي تنشأ بين الكتل المشكلة لها مما ولّد حالات انسداد تؤثر سلبا على تحقيق التنمية،وتحول دون تنفيذ المشاريع أو المخططات التنموية[3].

[1]- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية،ط01،وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2009، الجزائر،ص.44.

[2]-دانيال كوفمان،مراجعة استراتيجيات مكافحة الفساد،الميل نحو نهج مرتكزة على الحوافز،في الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية المنظمة الدولية للشفافية،برلين،1998 ،ص 67.

[3]-صالح زياني،تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر،الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر:واقع وتحديات (16 – 17ديسمبر 2008)،جامعة حسين بن بوعلي الشلف،كلية العلوم القانونية والإدارة.

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29

ويعتبر العجز المالي للبلديات في الجزائر كذلك من أهم العوائق التي تعيق التحول نحو نمط جديد لتسيير الشؤون المحلية،تصبح فيه البلدية منتجة ومعتمدة على التمويل الذاتي،دون الاكتفاء فقط على ميزانية الدولة.

كما أن البلديات التي لا تتوفّر على مداخيل لتغطية احتياجاتها من النفقات العامة تكون مضطرة للاستدانة العمومية وطلب دعم البنوك مثلا، الأمر الذي جعل معظم بلديات الوطن في حالة عجز عن التسيير لم تستطع أن توفّق فيها بين ما تمتلكه من قدرات طبيعية وما يمكن أن تصنعه من فرص تنموية، ،خاصة البلديات الفقيرة والعاجزة ،التي أصبحت نفقاتها أكثر من إيراداتها أو مداخيلها.لذلك وجد صندوق بلدي للتضامن، يمول من الفائض السنوي لصندوق الجماعات المحلية، يسمح بمسح ديون البلديات أو تضامن البلديات مع بعضها على الصعيد المالي.

ومن أجل ذلك فقد تم تنصيب مراقب مالي على مستوى كلّ بلدية بين1541بلدية عبر الوطن،لتسهيل الإجراءات البيروقراطية المعطلة للتنمية المحلية،وكذلك مراقبة العديد من التجاوزات السلبية التي تضر- مداخيل البلدية، كمحاربة الغشّ الضريبي،والتجارة الفوضوية والأسواق الموازية غير الشرعية،وضبط الإعفاءات الضريبية لمحاربة التهرب الضريبي الذي يعد في حد ذاته من معيقات التنمية المحلية.

بالإضافة إلى وجود ظواهر عديدة تضرّ بالتنمية المحلية،كمشكلة العقار،وضعف التمويل لإقامة مشاريع زراعية وفلاحيه وصناعية،بالشكل الذي يؤدي إلى ضعف الرسوم العقارية والرسوم الأخرى كرسم التطهير والرسم على النشاط المهني الذي يدخل ضمن الإيرادات العامة.

وكذلك يعد ضعف المجتمع المدني كفاعل رئيسي لتكريس الديمقراطية التشاركية نظرا لتغليب المصلحة الذاتية على حساب المصلحة العمومية وبالتالي قصوره على متابعة التنفيذ الفعال للمشاريع والسياسات التنموية،دون أن ننكر الجهود المبذولة من قبل المجتمع المدني،لكنها تبقى عمليا غير فعالة.

إن توالد شبكة هائلة من الفواعل من جراء تفعيل مقاربة الديمقراطية التشاركية يولد دون شك حالة من الارتباك في عملية اتخاذ القرارات،بالشكل الذي قد يؤدي إلى عدم وضوح الرؤيا التي يتسم بها تفعيل مقاربة الديمقراطية التشاركية في الإسهام من أجل تسيير الشؤون المحلية،الأمر الذي قد يولد نتائج سلبية لمفهوم الديمقراطية التشاركية.

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية يتضح لنا بأنه على الرغم من إيلاء صناع القرار على المستوى المركزي أهمية بالغة وسعيهم لتبني فكرة الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد التنمية المحلية من خلال وضع منظومة قانونية محكمة،التي من شأنها ترشيد وعقلنة القرارات الصادرة من الهيئات المحلية وتعويض نقائص الديمقراطية التمثيلية وعدم تحقيقها للأغراض المسطرة وتلبية حاجات المواطنين،نتوصل من دراستنا لمفهوم الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية إلى نتيجة مفادها أن مقاربة

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29

الديمقراطية التشاركية قد أسست من أجل ضمان مشاركة مباشرة وفعالة للمواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تسيير الشأن المحلي وترشيده والدفع بعملية التنمية المحلية كأولى خطوات التنمية الشاملة.

إن اعتماد مفهوم الديمقراطية التشاركية الهدف منه هو إشراك المواطن في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بتسيير الشؤون المحلية التي تعد محور التنمية الشاملة.

إن اعتماد الديمقراطية التشاركية في تسيير الشؤون المحلية يعد في حد ذاته عاملا فعالا يدعم المجالس الشعبية المحلية المنتخبة من أجل تلبية حاجات المواطن على المستوى المحلي وكسب ثقته،وإشراكه في جميع القرارات التي تتعلق بتسيير الشؤون العامة .

كما أنّ اعتماد مفهوم الديمقراطية التشاركية كمظهر من مظاهر الحكم الراشد جاء للتخفيف من العراقيل الإجرائية التي تعيق تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

إن اعتماد الديمقراطية التشاركية بإشراك المواطن المحلي في القرارات التي تتعلق بتلبية حاجاته المتنوعة،إنما يتمحور أساسا حول دعم استقرار الجماعة المحلية ومنعها من الوقوع في الأخطاء التي تعيق فرص التنمية وتحول دون تحقيق النمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي والاستجابة لمقتضيات المصلحة العامة.

كما يعتبر المجتمع المدني من الفواعل الأساسية للنهوض بالأعمال الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتأكيد الفاعلية السياسية للمواطن،بالنظر إلى الدور الذي يلعبه المجتمع المدني ،وبحكم قربه من المواطنين ومعرفته لحاجات ومتطلبات المجتمع المحلي المختلفة.

كما يعد القطاع الخاص هو الآخر فاعلا أساسيا لتحقيق التنمية المحلية،من خلال الشراكة والتعاون بين القطاع العام والخاص وخلق أنماط من الاقتصاد المختلط،وعقود التفويض،عقود الامتياز،كما أن إدماج القطاع الخاص في مسألة صنع القرارات يساهم دون شكك في خلق فرص حقيقية لتسيير المرافق العامة المحلية خاصة الاقتصادية منها ويوفر مناصب شغل للأفراد بما يعالج نوعا ما مشكلة البطالة .

ومن ثم أصبح لزاما من أجل النهوض بالتنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية المحلية على وجه الخصوص بعث التنمية المحلية ودفع الجماعات المحلية نحو التمويل الذاتي،دون الاكتفاء فقط على إعانة الدولة أو اللجوء إلى الاقتراض.

ومن جهة ثانية أن اعتماد مفهوم الديمقراطية التشاركية التي تتيح مشاركة المواطن والمجتمع المدني وبقية الفواعل المجتمعية في تدبير الشأن المحليّ العام من شأنه أن يعمل على تقوية المجالس الشعبية المحلية المنتخبة .

كما أن مشاركة المواطن في صنع القرارات التي تتعلق بعملية التنمية من شأنه كذلك أن يساهم في معرفة حاجات المواطن وتنظيم متطلبات المجتمع والسعي نحو تحقيقها،ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق تكريس سياسة اللامركزية الإدارية ومفهوم الديمقراطية التشاركية،بالشكل الذي يعمل على إعادة الثقة أو كسب ثقة المواطن وقربه من الإدارة،بالشكل الذي يجعل مسألة اقتسام السلطة والمسؤولية بين الدولة والمجتمع،بهدف معالجة الانسداد الديمقراطي والعجز التنموي.

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29

كما أن اعتماد مفهوم الديمقراطية التشاركية من شأنه أن يؤدي إلى خلق روح المشاركة والتشاور داخل المجتمع،بالشكل الذي يؤدي إلى ظهور أنماط الحكم الراشد والشفافية في تسيير الشؤون المحلية،كسبيل لمعالجة الفشل التنموي وتبني أنماط جديدة لتسيير الشؤون المحلية.

لكن،وبالرغم من كلّ الجهود المبذولة،إلا أن الواقع العملي يبين عجز الجماعات المحلية في تسيير الشؤون المحلية، وذلك بالنظر إلى كافة العوائق التي تعاني منها السياسة التنموية على المستوى المحلي،وانتشار ظاهرة الفساد وانعدام المحاسبة وضعف آليات المراقبة على المستوى المحلي،ومن جهة أخرى نجد أن تداخل صلاحيات صانعي القرار على المستوى المحلي يعد هو الآخر من بين العوامل التي تؤثر على تحقيق التنمية على المستوى المحلي .

هذا إلى جانب اختلاف وجهات نظر الفرقاء السياسيين داخل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة،إضافة إلى تفشي ظاهرة البيروقراطية الإدارية التي تعوق وتحول دون تحقيق الأهداف التنموية وتساعد على ظاهرة الفساد الإداري،وهو أمر يؤدي إلى فقدان ثقة المواطن في السلطة التي تعد أساس كل تنمية وفي نفس الوقت أهم معيق لتحقيقها.

المصادر والمراجع:

أ-المصادر

-القانون رقم16/01المؤرخ في6مارس2016،ج العدد14،بتاريخ07مارس2016

- القانون رقم11/10المؤرخ في22يونيو2011،الجريدة الرسمية العدد37،المؤرخة في3يوليو2011

-القانون رقم12/07المؤرخ في21فبراير2012،الجريدة الرسمية العدد12 المؤرخة في 29فبراير 2012

المراجع

أولا-باللغة العربية

-الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية ... الأسس والآفاق- ندوة البرلمان،المجتمع المدني، الديمقراطية،مجلة الوسيط،الجزائر، وزارة العلاقة مع البرلمان، العدد06،(2008).

-دانيال كوفمان،مراجعة استراتيجيات مكافحة الفساد،الميل نحو نهج مرتكزة على الحوافز،في الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية المنظمة الدولية للشفافية،برلين،1998.

-ريان فوت،النسوية والمواطنة،ترجمة أيمن بكر سمر الشيشكلي،القاهرة ،المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

-جاد محمد شطا،تطور وظيفة الدولة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الكتاب الثاني،الطبعة الثانية، 1984.

-جون جاك روسو ،العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية،ترجمة عادل زعيتر،بيروت مؤسسة الأبحاث الدولية، الأونيسكو، اللجنة الدولية ترجمة الروائع الإنسانية،ط 2،1995.

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 **تاريخ القبول:**2019/04/11 **تاريخ النشر:**2019/05/29

-عبد المحسن هلال،علي خليفة الكواري،عبد العزيز محمد الدخيل، السياسة العامة والإصلاح في مجلس التعاون الخليجي،بيروت، منتدى المعارف،منتدى التنمية، 2013.

-عزيز محمد الطاهر،آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر،مذكرة ماجستير بجامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012/2011.

-سعد طه علام،التخطيط مع السوق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،دمشق،سورية ،2005 .

-شويح بن عثمان،دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية،مذكرة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة تلمسان،2011/2010.

-صالح زياني،تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر،الملتقى الوطني حول:التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر:واقع وتحديات (16 – 17 ديسمبر 2008)،جامعة حسين بن بوعلي– الشلف،كلية العلوم القانونية والإدارة.

-كامل بكري ،التنمية الاقتصادية،الدار الجامعية،بيروت ،لبنان ،1988.

-مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971 ، ص94

- مصطفى المناصفي ،المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية .

-يحي بوافي،جدوى الديمقراطية في مغرب اليوم...في ظلّ غياب الأحزاب،العرب الأسبوعي، لندن:العدد الصادر في09/03/ 2009.

-محمد حسن الدخيل،إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة،ط1،منشورات الحلبي الحقوقية،مصر ،2009.

ثانيا-باللغة الأجنبية

-Bruce CARRINGTON And Barry TROYNA ,Children and controversial issues , Strategies for the early and middle years,(The Falmer Press,1988),p.43.

- JOHN GAVENTA, Participatory Development or Participatory Democracy? .... Linking Participatory Approaches to Policy and Governance, Participatory Learning and Action , N. 50, (October 2004

تاريخ الإرسال: 2018/10/31 تاريخ القبول:2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/29